

الله اخبر انه لا يكلف نفسا الا وسعها وايضا يصدق عليه
انها امثال الامر المطلق مع الاتيان بالمستطاع الصادق
عليه اسمه كيوم وركعتين واقل متمول في ضم وصل ونصحة
فان قيدا ووصف لم يصدق الامتثال الا بالاتيان
به بجميع قيوده او واصحه وان كان من اشق التكليف
وهذا من قواعد الاسلام المهمة ومما اوتيه صلى الله
عليه وسلم من جوامع الحكم لانه يدخل فيه ما لا يحصي من
الاحكام ويده وبالابنة الموافقة له بخص عموم قوله تعالى
وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فاذا
عجز عن ركن او شرط نحو وضوء صلاة او قدر على غسل
او مسح بعض اعضا الوضوء والتيمم وعلي سائر بعض
العورة او على بعض النظرة لاعتن الرقبة في الكفاية لان
لها بدلا او بعض الفاتحة او ازاله بعض المتكلمين بالمكان
وصحت عيادته مع وجوب القضاء تارة وعدمه اخرى
كاهو مقر في الفروع ويؤخذ من هذا القاعدة المشهورة
ان درء المفسد ولو من جلب المصالح فاذا تعارضت
مصالحة ومفسدة فقدم دفع المفسد لان اعتنا الشارع بالمصالح

١١٤
١١٦٦

اشد

شده بالما مورات كاعلم مما تقرروا من ثم سويح في ترك
الواجب بايدي مشقة كالقيام في فرض الصلاة وفطر
رمضان والعدول اليه التيمم ولم يسبح في الاقدام علي
منه وخصوصا الكجابر لا اذا حقت الضرورة وقد
ترجمي المصاحفة لعلمها على المفسدة ومنه الصلاة مع
اختلال بعض شروطها فان فيها مفسدة هي الاخلال
باجلال الله عن ان يبايحي الاعلي كالحال الاحوال ومع ذلك
يجب فعلها تقديما لمصلحتها وكالكذب للاصلاح
فانه جائز لان مصلحة جديده تزور على مفسدته
وهذا النوع راجع في الحقيقة الي ارتكاب اخف
المفسدين ثم هذا الحديث موافق لقوله تعالى
فانقوا انفسكم ما استطعتم واما انقوا انفسكم فانه
فصيل مشوخ والاصح بل الصواب وبه جزم المحققون
ان تلك مبينة لهذه قاله المصنف وانما يتم هذا
علي تفسير حق تقائه بامثال المصنف واجتناب لخبثه
اما علي المشهور من تفسيره بان يذكر فلا يبني ويطاع
فلا يعصي فالوجه النسخ فان هذه لما نزلت

صالح حق اعني تحقق
اي تبينت الضرورة اه